

الحدثة ووضع المرأة الفلسطينية:

ملاحظات على هامش ورقة «القضايا الداخلية» في «وثيقة حيفا»

لينا ميعاري

في

قراءات مرافقة لـ «وثيقة حيفا»

**تحرير:
نديم روحانى**



مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

www.mada-freesearch.org

الحداثة ووضع المرأة الفلسطينية:

ملاحظات على هامش ورقة «القضايا الداخلية» في وثيقة حيفا

لينامي عاري

الإشارة هنا أنّ تداول مفاهيم محدّدة في سياق مختلف عن سياق تطورها يعتمد على افتراض أنّ هذه المفاهيم عالمية ومطلقة ومتحرّرة من الواقع المحليّ لظروف تطورها، وأنّ انتقالها من سياق إلى آخر يحافظ على نفس الدلالات والممارسات التي تحملها وتفرّزها هذه المفاهيم. من جهة أخرى، في الإمكان الادّعاء أنّ استخدام هذه المفاهيم في غير سياقها، بصرف النظر عن سياق تطورها، يحرّرها من قيود تطورها والدلالات التي اكتسبتها فيه، ويُكسيها دلالات سياقية ومحليّة. أعتقد أنّه في هذه الحالة يقع على عاتق مستخدم هذه المفاهيم تبرير ترجمتها واستخدامها وشرح القصد المختلف من هذا الاستخدام، وكذلك إظهار الدلالات السياقية الجديدة التي اكتسبتها هذه المفاهيم خلال عملية تنقّلها وتفاعلها مع الواقع الجديد.

حول تطوير المفاهيم ونقدّها

إنّ تحليل وضع المجتمع الفلسطيني، بإعادة أسباب واقع وموقع المرأة الدوّني فيها إلى كون المجتمع يخضع لبني اجتماعية تقليدية تقع الحرّيات الفردية، ينطوي على افتراض مؤذّاه أنّ تحول بنية المجتمع من بنية تقليدية إلى بنية حديثة يكفل تحسين وضع المرأة، أو – في أقلّ تقدير – يساهم في هذا التحسين. يقوم هذا الادّعاء بتناول مفهومي التقليد والحداثة دون الخوض في دلالات هذه المفاهيم والقصد منها.

في العديد من النقاشات الدائرة بين أواسط المهتمّين ببنية المجتمع الفلسطيني، الذي تشكّل بعد الاحتلال عام 1948، كمجتمع ذي خصائص تميّزه عن التجمّعات الفلسطينيّة الأخرى، وعلى وجه التحدّيد في النقاشات الدائرة حول واقع وموقع المرأة فيه، كثيّراً ما يعاد تداول مفاهيم تأخذ – في الغالب – شكل ثنائيّات متضادّة (التقليد مقابل الحداثة، والفردانّية مقابل الجماعيّة، أو حقوق الفرد مقابل الولاء للجماعة، والحيّز الخاص مقابل الحيّز العام)¹. كذلك، في الغالب يجري دمج هذه المفاهيم في ادعّاء واحد يقوم على علاقة تبادلية بينها، ويقضي الادّعاء أنّ البنية التقليدية للمجتمع الفلسطينيّ تقع الحرّيات الفردية عامة، وترسّخ موقع المرأة الدوّنيّ ومكانها في المجال الخاص. يسلّط النصّ التالي الضوء على بعض المفاهيم المتداولة أعلاه، وعلى وجه التحدّيد مفهوم الحداثة، في محاولة لإثارة الأسئلة حول معانيها. وإنجاز هذه المهمّة، يقوم النصّ بتعقب موجز وجزئيّ لنشأة وتطور ونقد مفهوم الحداثة في السياق الخاصّ الذي تطور فيه، وللكيفية التي انتقل عبرها هذا المفهوم من سياق تاريخيّ – اقتصاديّ – ثقافيّ معين إلى سياق آخر، و Mahmoodiّ التحوّلات والتأثيرات التي حدثت عليه خلال عملية الانتقال هذه، أو بالأحرى الكيفية التي تمفصلت فيها الممارسات العمليّة لمفهوم الحداثة في السياق الاستعماريّ بأشكاله القديمة والحديثة، والكيفية التي فيها انعكست في الواقع المعيش. لا بدّ من

1. نجد بعض هذه الثنائيّات في الأدبّيات حول المجتمع العربيّ عموماً ووضع المرأة فيه (انظر / ي على سبيل المثال: ثريّا التركي، هدى زريق (1995). «تغير القيم في العائلة العربية». المستقبل العربيّ، السنة الثامنة عشرة، العدد 200، ص. 76–116).

مقدرات المجتمعات التي صُورت على أنها مجتمعات تقليدية بحاجة إلى التحديث.

بخلاف المجتمعات التقليدية التي توصف بأنها ترعرع تحت ثقل العادات والتقاليد غير القابلة للتغيير والرافضة لروح التقدم، تُعرض المجتمعات الحديثة في إطار كونها تتمتع بمنجزات الحداثة والتنوير. في الغالب، يرتبط مفهوم الحداثة بعدة دلالات: زمنية ومكانية ومضمونية؛ فبالمفهوم الزمني يُدرك -في المعادن- مصطلح الحديث بأنه يميّز فترة زمنية مقارنة بفترة زمنية سابقة جرت العادة على نعتها بالقدم. وفي هذا المنطق يُدرك الزمن بصورة خطّية، بمعنى أنَّ الزمان يتقدّم بصورة خطّية، حيث تقوم كل لحظة تمرّ بمحوا ما قبلها. أمّا مكانياً، فترتبط الحداثة بالمركز الأوروبي، ولاحقاً الأميركي، أي ما يسمى بالغرب. في السياق الأوروبي، في الغالب يجري الربط بين الحداثة وعصر التنوير الذي بدأ في منتصف القرن الثامن عشر (ثمة آخرون يربطون الحداثة بعصر النهضة الذي بدأ في القرن الرابع عشر). بالرغم من ذلك، هناك خلاف حول تحديد بدء الحداثة. يشير هابرماس (Habermas, 1981)، على سبيل المثال، إلى أنَّ كلمة «حديث» استُخدمت للمرة الأولى في أواخر القرن الخامس، لتبين الفرق بين الحاضر الذي أصبح مسيحيّاً بصورة رسمية، والماضي الروماني الوثني. وبرأيه، إنَّ المصطلح «حديث» تارِيخاً طويلاً، وإنَّ المصطلح يعكس وعي مرحلة بارتباطها بماضٍ قديم بغية إدراك هذه المرحلة كنتيجة للتحول من القديم إلى الجديد.

من حيث مضمون الحداثة، نجد أنَّ هناك مجالين مختلفين لتعريف جوانب مختلفة من الحداثة، ويجري ذلك من خلال استخدام المصطلحين «modernity» و«modernism». يرتبط المفهوم الأول بمجالات الأدب والفن؛ أمّا الثاني في مجال الفلسفة والسياسة والأخلاق، وهو أسبق زمنياً من المفهوم الأول بل ويوسّس له (Klages, 2003). من المهم الإشارة إلى أنَّ مفهوم الحداثة -بمجاليه- ليس منفصلاً عن الواقع الاقتصادي وأنماط

في محاولة لفهم القصد من مفهوم المجتمع التقليدي، سأستعين بنصٍ مببّطي حول تكوينات ما بعد الاستعمار في أفريقيا (Mbembe, 2001). في هذا النص، يحدد مببّطي بعض الميزات التي يعتقد أنها تمثل المجتمعات التقليدية. أولى هذه الميزات تكمن في كون الأشياء والمؤسسات قائمة في المجتمعات التقليدية لجرد وجودها، دون الحاجة إلى تبرير هذا الوجود أو إجراء جدل معه، ف مجرد وجود الأشياء كاف لإعطائهما شرعية. إضافة إلى ذلك، تتميّز المجتمعات التقليدية بصفة العشوائية، حيث بخلاف المجتمعات الغربية القائمة على العقلانية والمنطق، تقوم المجتمعات التقليدية على أساس الأسطورة والتلaffiq (وبالإمكان إضافة الدين) التي تعتبر المصادر الأساسية لمفهومي النظام والزمن. ونتيجةً كون المجتمعات التقليدية تتحرّك بفعل قوى التقاليد والأعراف، فإنّها تقاوم التغيير، وبالتالي لا مجال للتقدّم في تلك المجتمعات التي لا تتغيّر إلا تحت وطأة الضرورة، وعلى نحو غير منظم يُفضي إلى الفوضى. وأخيراً، تتميّز المجتمعات التقليدية بغياب مفهوم الفرد، هذا المفهوم الذي يُعتبر إبداعاً غربياً.

هناك من يفسّر هذه الطريقة في قراءة العالم، وفي تمثيل المجتمعات التقليدية على هذا النحو، في إطار هوس الغرب في تعريف ذاته وهويّته الذاتية ك المختلفة عن الآخر (De Certeau, 1988) أو مناقضة له، وهناك من يفسّرها في إطار انشغال الحداثة في بناء ثنائية المنطق واللامنطق أو الجنون (Foucault, 1967). أمّا بعض الآخرين، فيفسّرون تعريف المجتمعات التقليدية على هذا النحو، في إطار اللغة ومنظومة التصنيف التي تعتبر أنَّ المختلف عنّي ليس مجرّد «مختلف عنّي» بل هو «ليس موجوداً أصلًا» (Mbembe, 2001). من ناحية أخرى، اعتقاد أنَّه من المهم التنبّه إلى أنَّ بناء ثنائية التقليد / الحداثة لا يقع في إطار منظومة اللغة والتمثيلات فقط، بل إنَّه يؤثّر في الواقع تأثيراً مادياً وملموساً، كما انعكس ذلك في مرحلتي الاستعمار القديم والحديث واستغلال



السيكولوجية والعاطفية ولرغبات الناس وتخيّلاتها دورٌ مهمٌ في تشكيل الهويّات الجماعية الحاضرة في أساس الحركات المنظمة، ومن المهم تحليل هذه الأبعاد، بالإضافة إلى المصالح كأبعاد مؤسّسة لأيّ فعل سياسي منظم.

بالإضافة إلى مفاهيم العقلانية والمنطق والنظام والتقدّم والموضوعيّة (أي المفاهيم المؤسّسة للحداثة)، يضيف ليوتارد مفهوم الشموليّة كأساس آخر من أسس الحداثة، حيث يوازي بين نظام الحداثة وفكرة الشموليّة (Lyotard, 1984). يدعّي ليوتارد أنَّ منظومة الشموليّة والنظام التي تقع في أساس المجتمعات الحديثة يجري ضمانها من خلال الروايات الكبرى أو الروايات الشموليّة (grand narratives)، وهي روايات يقصّها المجتمع حول ممارساته ومعتقداته. يشير ليوتارد إلى أنَّ كلَّ جوانب المجتمعات الحديثة – بما فيها العلوم كالشكل الأولى للمعرفة – تعتمد على الروايات الشموليّة. بذا تصبح ما بعد الحداثة، برأيه، نقد الروايات الشموليّة التي تخفي التناقضات وعدم الاستقرار الجوهرى في التنظيمات والممارسات الاجتماعيّة. لذا، إنَّ ما بعد الحداثة تفضّل الروايات العينيّة التي تمثّل أحداثاً محلّيّة في سياق محدّد، ولا تدعّي العالميّة أو الحقيقة أو العقلانية. في المجتمعات الحديثة، تُعتبر المعرفة مرادفة للعلوم ومناقضة للرواية، وبخلاف العلوم تُعتبر الرواية متخلّفة وغير عقلانية يتميّز بها الأطفال والنساء والملوّنون والمتخلّفون وغير المتنزّنين عقليّاً. لهذا، نجد الكثير من المنظّرين النسوين منشدين إلى أفكار ما بعد الحداثة، ويقومون بإعادة النساء إلى مسرح الأحداث من خلال رواية قصصهنّ وتاريخهنّ، في محاولة لإعطاء الروايات التي تدور حول النساء شرعية، ولأهمية اختلافات النوع الاجتماعيّ في صياغة الحياة الاجتماعيّة وتنظيمها.

تتازّر ميزات الحداثة المذكورة أعلاه لتفصي إلى إدراك الغرب والحداثة والعقلانية كثلاثيّ عضويّ لا ينفصل، بحيث يقوم التكوين الحداثي والعلقاني بتمييز الغرب عن سائر مناطق العالم. ونضيف هنا

الإنتاج المهيّنة. في هذا الصدد، يعتبر جيمسون الحداثة، وكذلك ما بعد الحداثة، تشكيلات ثقافية مرافقه لتطور مراحل مختلفة من الرأسمالية (Lyotard, 1984). فمرحلة رأسمالية السوق، التي تطّورت في القرن الثامن عشر في أوروبا والولايات المتحدة، وميّزتها تطّورات تكنولوجية محدّدة، رافقتها ممارسات ثقافية شملت الفن والأدب وتميّزت بالواقعية. أمّا مرحلة الرأسمالية الاحتكاريّة، التي تطّورت في نهايات القرن التاسع عشر، فقد رافقتها تشكيلات ثقافية ميّزت مرحلة الحداثة. وأمّا مرحلة الرأسمالية المتأخرة، أو رأسمالية الاستهلاك، فتميّزت بتطور التكنولوجيا الإلكترونيّة والذرّية، وقد رافقتها تشكيلات ثقافية ارتبطت بمرحلة ما بعد الحداثة.

في ما يتعلّق بمفهوم الحداثة المرتبط بمجاليات الفلسفة والسياسة والأخلاق، هناك علاقة بين مفهومي الحداثة والتنوير، وتحديداً ترتبط الحداثة عضويًا بمفهومي النظام والعقلانية، والمقصود أنَّ خلق المزيد من العقلانية يؤدّي إلى خلق المزيد من النظام. فالمجتمعات الحديثة تعتمد على النظام، وتعادي كلَّ ما له علاقة بالفوضى. وفي سياق التركيز على النظام، تبني ثنائية النظام / الفوضى لكي يجري تأكيد أولوية النظام. تحتاج المجتمعات الحديثة إلى بناء تمثيلات للفوضى، وهذه التمثيلات تصبح الآخر الذي يرتبط بثنائيّات عديدة، وبالتالي يصبح ما هو ليس أبيض، وما ليس ذكرًا، وما ليس عقلانياً جزءاً من الفوضى، وينبغي إقصاؤه من المجتمع الحديث المنظم العقلاني (Jameson, 1991).

شكّلت العقلانية كذلك حجر الأساس في الفكر السياسي الليبرالي، حيث تقوم العقلانية الليبرالية على إنكار الأبعاد العاطفية والرغبات الإنسانية الناتجة عن التماطلات الجمعية، وتعتقد بأنَّ هذه الرغبات سوف تختفي مع تطور الفردانية والعقلانية. ترى موف أنَّ هذا الفهم قاصر عن إدراك التحرّكات الجمعية، بما فيها ظاهرة الوطنية أو القومية (Mausse, 2005). ففي سبيل فهم الظواهر الأخيرة، من المهمأخذ رغبات الناس وخیالاتها كجزء من المجال السياسي. فللأبعاد

هذا وقد وُجِّه النقد كذلك للإطار المكانِي والزمني للحداثة. وفي إطار النقد لموقع وفضاء الحداثة، يشير ميتشيل (Mitchell, 2000) إلى بعض المفكرين (ksamir أمين، فالرشتلين، وفرانك) الذين يثيرون الأسئلة حول حقيقة كون أصول الحداثة الرأسمالية متجلّرة في الغرب، إذ يرى هؤلاء المفكرون تطوّر الحداثة الرأسمالية سيرورة عالمية حدثت كنتيجة لعمليات متعددة، كالعبودية، أو التبادل التجاري بين ما يُعرف بالغرب واللامغرب. ويضيف ميتشيل، مستعيناً بأفكار إدوارد سعيد حول الاستشراق، أنَّ الغرب نفسه وهوئته الثقافية قد بُنيَا من خلال الاستعمار في سياق حاجة المستعمرين الأوروبيين إلى فصل أنفسهم، عرقياً وجنسياً وثقافياً وطبقياً، عن الشعوب المستعمرة. وفي محاولة تحدي روایة الحداثة، لا يكتفي ميتشيل بالتساؤل حول موقعها المكانِي، بل يثير الأسئلة أيضاً حول مكونها الزمانِي؛ فالحداثة لا تتميّز بالمركزية الأوروبية مكانِياً فقط، بل إنَّ تاريخ الغرب يُدرك كالزمن التاريخي المركزي الذي تستقي منه كلُّ التواريخ الأخرى دلالتها، حيث يجري تنظيم الأحداث العالمية المتعددة من خلال الرواية الغربية التي يجري بناؤها حول التقديم والتطور، سواء أكان ذلك تطور المنطق والعقلانية، أم التنوير، أم السيطرة على الطبيعة. إنَّ اختزال التواريخ المحليَّة المختلفة وتمثيلها من خلال تاريخ الغرب يمنحان الحداثة الرأسمالية تناصفاً داخلياً وهميَا. ولتحدي هذا التناصق الداخلي ونفيه، لا بدَّ من كشف الجذور المتعددة والمختلفة لما يجري شمله وتوجيهه ضمن مفاهيم كالرأسمالية أو الحداثة (Mitchell, 2000).³

تقوم الحداثة بدور البطولة كذلك، في مجال التنمية، من خلال ما يسمى بمدرسة التحديث. بدأت أفكار مدرسة التحديث بالانتشار بعد الحرب العالمية الثانية، تلك الفترة التي ترافقت مع انتشار حركات التحرر من الاستعمار، والتي قادت لاحقاً غالبية الدول المستعمرة نحو الاستقلال والخصوص

مفهوماً آخر متعارضاً مع مفهوم الحداثة؛ هو مفهوم الفردانية، حيث يجري إدراك الحداثة بالقوَّة التي حرَّرت الفرد من سيطرة العادات والتقاليد والدين، وأطلقت العنان لحرَّية الفرد وخياراته، وهي التي أسَّست كذلك للفصل بين المجال العام والمجال الخاصّ - وعلى وجه التحديد بين الدولة والسوق -، لتغدو المعرفة - بما فيها العلوم الاجتماعية - تحدد الفرق بين الغرب وسائر العالم بكون الفرد في الغرب متحرراً ويتبع خياراته العقلانية. تحاول النظريات الاجتماعية تحليل وضع المجتمعات «التقليدية» منطلقة من المركزية الأوروبيَّة، وتحاول هذه النظريات صبغ نفسها بالشرعية من خلال ادعاء قدرتها على بناء لغة عالمية بالرغم من كون هذه اللغة منغمسة في الحداثة الأوروبيَّة، وبالتالي أصبحت العلوم الاجتماعية غير قادرة على فهم منطق آخر، سوى منطق الحداثة التي هي ذاتها ظاهرة جرى فهمها من خلال المنطق الغربيّ (Mbembe, 2001).

قام العديد من المفكرين والمفكّرات بتوجيه النقد لمفاهيم عديدة مؤسِّسة للعلوم الاجتماعية الحديثة، كالطبقة والقومية والدولة والعرق والنوع الاجتماعي والثقافة.² وينتقد ميتشيل، بالإضافة إلى ذلك، الثنائيات التي أنتجها ويعيد إنتاجها العالم الحديث والعلوم الاجتماعية الحديثة، ولا سيما الثنائيات بين الأشياء والأفكار، والطبيعة والثقافة، والواقع وتمثيلاته، والإنسان والكائنات الأخرى (Mitchell, 2002). والأهمَّ من ذلك أنَّ ميتشيل يقوم بفحص السيرورة التي تُسبِّب من خلالها المنطق والعقلانية لكلَّ من الحداثة والسوق والقانون والعلوم والتكنولوجيا والرأسمالية، وكذلك كيف جرى إدراك العنف كحالة مناقضة للمنطق المنسوب إلى المفاهيم أعلىَه، في حين أنَّ العنف شكلُ الظروف التي وفرت الإمكانيَّة للحدث عن تقدُّم المنطق والحداثة، وعن انتشار التنمية والرأسمالية، أو عن أفعال الإنسان التي تنتصر على الطبيعة.

2. انظر/ي مقالة اسماعيل ناشف التي تشتمل على عملية تعقب لازمات المعرفة الحداثية وسبل الانعتاق منها في سياق فلسطين كفضاء معرفيٍّ متميز. اسماعيل الناشف (2006). «فتح الإستيم». مدى آخر، العدد الثاني، حيفا، مدي الكرمل.

3. انظر/ي أيضاً مساهمة شاكر ابارتي في نقد المركزية الأوروبية في Chakrabarty, D., (2000). *Provincializing Europe, postcolonial thought and historical difference*. Dehli: Oxford University Press.

لدخول الحداثة والخروج منها، مما يوفر إمكانية للتمكين الثقافي خلال هذه العملية (Cancilini, 1995).

تعكس الأفكار الأخيرة آلية للتعامل مع مفهوم الحداثة، إذ يأخذ هذا الشكل من التعامل خصوصية أمريكا اللاتينية في الاعتبار. ونجد أنّ أفكار مدرسة التبعية قد جاءت معبّرة عن الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي الخاص، وفي ذات الوقت قد أفرزت تحرّكًا سياسياً وفهمًا ثقافياً يحاول تحدي هيمنة الحداثة – وإن كان لا يتجاهلها -. والنقطة الأساسية التي تهمّنا هنا تكمن في احتمالات إنتاج معرفة محلّية تعكس الواقع المحلي بتعقياته وتشابكاته العالمية، وتقرّز أنماطاً من المعرفة والفعل السياسي الذي يتحدى الهيمنة الغربية وعنوانها الحداثيّ.

النساء والحداثة

المنطق التحليلي ذاته الذي يقرن الغرب بالتقدير والتحديث، ويقرن الشرق بالركود والتقليد، يقوم كذلك بصياغة الجدل حول حياة النساء في المجتمعات العالم الثالث (عالم الأغلبية)، حيث يفسّر هذا التوجّه تحرّر النساء بتغلغل الأفكار الغربية التي أحدثت تحولاً تدريجياً على المجتمعات التقليدية. يرى البعض، من أمثال تاكر، أنّ هذا الوصف قد ينطبق على بعض نساء الطبقة العليا المثقفة المتأثرة بالأفكار الغربية، لكن هذا التحليل يقوم بتعيم تاريخ جزء صغير من النساء على عامة النساء، ويؤدي إلى تحديد البحث التاريخي في فئة المثقفين وفي المجال الثقافي ويتجاهل البنى الاقتصادية والتركيز على الثقافة في إطار محاولة المستعمرين تبرير سيطرتهم، من خلال ربط الموقع المتدنى للنساء بالتقليد، وتوصيف النساء كضحايا التقليد اللواعي يتحجن إلى حداثة المستعمرين لإنقاذهنّ (Tucker, 1985).

تشير حاتم إلى أنّ منظري حقل العلوم السياسية

مجددًا إلى أشكال جديدة من الاستعمار والتبعية الاقتصادية والسياسية والمعرفية. ترکّز فكرة التنمية أساساً في جهودها لدمج باقية العالم في الحداثة الاقتصادية، كما انعكست في الأنظمة الاقتصادية الغربية التي ترى الرأسمالية الطريق الأمثل لإحداث تطوير اقتصادي في دول ما بعد الاستعمار. لقد أدرك التطوير الاقتصادي صدوره خطّية تتضمّن مشاريع كالتصنيع وبناء بنية تحتية حديثة. ولم تنحصر أفكار مدرسة التحديث في ضرورة تحديث المجال الاقتصادي (رغم التركيز الكبير عليه منذ البدايات)، بل تجاوزت ذلك إلى تحديث المؤسسات التقليدية والمواقف الاجتماعية التقليدية.

لقد جاء نقدي مدرسة التحديث منذ أوّل خمسينيات القرن الماضي (Baran, 1957)، من خلال ادعاءات التي طورها منظرو مدرسة التبعية، من أمثال فرانك وأمين (Frank, 1969; Amin, 1974) والتي تفيد أنّ المشكلة الحقيقية لا تكمن في البنى التحتية التقليدية للمجتمعات غير الحديثة، بل في سلب الدول الحديثة للفائض من هذه الدول على شكل ربح، بدلاً من إعادة استثماره في الاقتصاد المحلي. لقد جاءت ادعى مدرسة التبعية، التي طورها - في الأساس - مفكرون من أمريكا اللاتينية، ردًا على خطاب وممارسات مدرسة التحديث. وقد شكّلت هذه الأفكار انعكاساً ومحفزاً للممارسات السياسية المعادية للتبعية (الوجه الجديد للاستعمار) - كالثورة الكوبية (Young, 2001).

وقد ترافق تحدي التبعية الاقتصادية والسياسية في أمريكا اللاتينية مع تحدي التبعية الثقافية ومحاولة تطوير أشكال من الاستقلال الثقافي من خلال مفاهيم مثل «الثقافة العابرة»⁴ و«التهجين»⁵. يفسّر أورتيز مفهوم «الثقافة العابرة» بأنّه ليس مجرد اتصال ثقافي يؤدي إلى توليف ثقافي، بل هو لحظة الانتقال من ثقافة إلى أخرى، بحيث تتميّز هذه اللحظة بالارتباط وبتصادم عدّة ثقافات مختلفة (Ortiz, 1995). أمّا مفهوم «التهجين»، فيحلّ ويؤffer إستراتيجيات

4. «الثقافة العابرة» هي ترجمة لمفهوم Transculturation

5. «التهجين» هي ترجمة لمفهوم Hybridity



في السياق الفلسطيني، جرى تصوير الفلسطينيين ووصفهم بـ«التقليدية»، بغية تأكيد الحاجة إلى «تحديثهم» من قبل المستعمرين البريطانيين ولاحقاً الصهيونيين. وقد تبنت هذه النظرة النخبُ الفلسطينية الوطنية التي حاولت «تحديث الفلاحين التقليديين» (Jad, 2004). فمنذ القرن التاسع عشر، قام المستشركون الذين زاروا فلسطين بصياغة صورة لا تاريخية عن الفلاحين الفلسطينيين من خلال نعتهم بـ«التقليديين» وـ«ما قبل حداثيين» وـ«غير منتجين». وقد شكلت هذه الصورة أداة مهمة استخدمها المستعمرون الصهيونيون من خلال ادعائهم أنهم قاماً بـ«تحديث» هؤلاء الفلاحين الفلسطينيين في إطار الفرص التي وفروها لهم بعد إقامة الدولة اليهودية. في هذا الصدد، تستعرض رايكر كتابات بعض الباحثين الإسرائييليين، من أمثال لاندوا وبن رافائيل، التي تصف حياة الفلاحين الفلسطينيين من خلال مفاهيم ثابتة كالحملة، والبطريكة، والواسطة المرتبطة بوظيفة المختار، والطاعة، ودونية النساء (Reiker, 1992)، وتؤكد هذه الدراسات الدور التنويري لدولة إسرائيل من خلال تحديث البنية التقليدية للفلاحين الفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين في الدولة، عبر وسائل متعددة كسيادة القانون، ومفهوم المواطنة الفردية، والعمل المأجور، وتوفير فرص التعليم للنساء.

تتبّئ هذه الكتابات ومثيلاتها ثنائية التقليد/الحداثة، وتقوم ببناء العائلة الفلاحية كموضوع ثابت وجامد للمعرفة، دون الأخذ في الاعتبار السياق التاريخي لتطور بنى كالحملة. كذلك تتجاهل هذه الكتابات التنوع والتركيب في حياة الفلاحين، فتصوّر المجتمع الفلاحي الفلسطيني من خلال مفهوم «التقليد» المطلق يتجلّى التكوين الاقتصادي والاجتماعي لواقعهم وتأثير الاستعمار المتلاحم لفلسطين على نمط حياة الفلسطينيين عموماً، والفالحين منهم على وجه التحديد.

وفي محاولة فهم واقع النساء الفلسطينيات الريفيّات (مياري، 2005)، نجد أن التحوّلات التي طرأت على البنية الزراعية في فلسطين في فترة

قد قاموا بالتنظير حول دول الشرق الأوسط عموماً من خلال مفاهيم الحداثة والتقاليد والصراع ما بين المفهومين (Hatem, 2000). وبالتالي استمرّ خطاب الحداثة في تشكيل الرواية الرئيسية، وقد غُزِيَ عدم مساواة النوع الاجتماعي في الأسر التقليدية، وإعاقة وصول النساء إلى المجال العام، إلى التقاليد الثقافية والقبلية والدينية وعدم القدرة المفترضة للأسر التقليدية على إزالة تدّي شأن النساء. وفي سياق هذه الرواية، أعطى خطاب الحداثة للدولة ومؤسساتها، كالتعليم والقانون والعمل والاقتصاد، دوراً إيجابياً لـ«الغیر» علاقات القوة الجندرية في أسر الشرق الأوسط ومجتمعاته، وقدّمت الروايات المختلفة التي صاغتها دراسات نساء الشرق الأوسط، عن تطور الدولة القومية الحديثة، تعريفات وتوجهات مختلفة للحداثة. لكن معظم الروايات اتفقت حول كون المساواة في علاقات القوة وأدوار النوع الاجتماعي قد تولّدت نتيجة تحديث المجتمع عامّة. وتعمل حاتم على نقد الروايات المختلفة في دراسات النساء في الشرق الأوسط، وذلك لأنّ جميع هذه الروايات كانت منشغلة في تطور الحداثة في المنطقة، والتي شملت تطور الاقتصاد الرأسمالي وبنى الدولة والأيديولوجيات والإستراتيجيات الحديثة، وتأثيرها على العلاقات والأدوار الجندرية، وفي سياق هذا الخطاب، كان يُنظر إلى الدولة بوصفها وكيلًا للحداثة. ترى حاتم أنّ جميع الدراسات والروايات التي تنطلق من خطاب الحداثة لم تستطع تطوير نقد للحداثة ذاتها. وهي تعزو ذلك إلى هيمنة خطاب الحداثة الذي لم يُثر الأسئلة حول مدى تقدّمية الحداثة ذاتها. تؤكّد أبو لغد على أهميّة فهم سياسات الحداثة، ودراسة الأفكار والممارسات التي توصف بأنّها حداثية وتقدّمية، والتي نُشرت في المستعمرات الأوروبيّة، أو تبنتها النخبُ الحليّة الناشئة (خطابات المصلحين والمصلحات كانت مليئة بالأحاديث عن «المرأة الجديدة»)، لكون هذه الأفكار والممارسات تحمل في طياتها أنماطاً من تحرير النساء، بالإضافة إلى أنماط جديدة من السيطرة الاجتماعية عليهنّ (Abu-Lughod, 1998).

والفلّاحات من الأراضي التي اعتادوا فلاحتها لعقود طويلة في حين عرض هذا القانون نفسه كنقيس للعشوائة وتسلّط الدولة وتختلف أنماط الملكية المشاعية (Mitchell, 2002). يُظهر هذا المثال الممارسات العملية لبعض المفاهيم الخاصة بالحداثة، وتحديداً الأنظمة القانونية الحديثة كما تتعكس وتفاعل مع الواقع المعيش، وكذا العنف الذي تضمّنته هذه الممارسات، وهو ما يثير التساؤل حول تعريف مفهوم الحداثة ذاته، وإن كان في الإمكان فهم الحداثة كمفهوم مطلق وعاليٌ دون فهم تفاصيله وانعكاساته العنيفة في الواقع المعيش.

خاتمة- نحو فتح النقاش بأفق آخر
تصبو هذه المداخلة إلى توجيه دعوة للمهتمين والمهتممات بحال المجتمع الفلسطيني، بمكوناته المتنوّعة والمتناقضة، لإعادة النظر في الخطاب الاستقافي⁵ المهيمن (Chatterjee, 1986)، والذي يتبنّى ادعاءات الحداثة كما تصوّر ذاتها بكونها صيرورة عالمية ومطلقة وحتمية وتقديمية تعمل لصالح الجميع. وعلى وجه التحديد، يُشكّل هذا النصّ عموماً -محاولاً لإثارة الأسئلة حول الادعاء القائل إنّ تحديداً بنيّة المجتمع الفلسطيني وتحويل بنائه من بنية تقليدية إلى بنية حديثة يؤديان إلى تحرّر فئات المجتمع المختلفة -بمن فيها النساء. تشكّل الحالة الفلسطينية نموذجاً مميّزاً (الناشر، 2005)، فقد تعرّض المجتمع الفلسطيني إلى استعمارات متلازمة، كان آخرها استعمار استيطانيٍّ إحلاليٍّ تكثّفت ممارساته عام 1948. وقد ترافق الاستعمار المتلاحق لفلسطين مع ممارسات سيطرة عسكرية وممارسات سيطرة حديثة، وتجلّت بعض جوانب هذه الحداثة عنوة، باستخدام العنف الذي دمر النسيج المحليّ للفلسطينيين واستلب مصادرهم. إذاً ليس في الإمكان الحديث عن الحداثة في فلسطين بشكل مطلق، بل يجب مَوْضِعَة الحداثة في سياق ممارساتها العنيفة وتفصيلها مع السياق المحليّ. ولذا، من المهم إعادة النظر في الخطاب الوطنيّ

الاستعماري البريطانيّ (والتي بدأت في نهاية الحكم العثمانيّ مع «عصر التنظيمات»)، قد جاءت متساوية مع أفكار التحديث والتقدّم، من خلال تحدث البنى الاقتصادية والقانونية، والبنية التحتية، وتحويل نمط الزراعة القائم على الملكية المشتركة للأرض (المشاعب) والموجّه للاكتفاء الذاتي، إلى نمط قائم على الملكية الفردية الخاصة وموجةً للتصدير. لقد أثّرت هذه التحوّلات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين، وعلى أدوار النساء الإنتاجية وحقّهنّ في استخدام الأرض (Tinker, 1999). وتساوق التحوّلات على أدوار النساء الفلسطينيات الريفيّات، وحقّهنّ في استخدام الأرض، مع ما يرد في الأدبّيات العالميّة حول العلاقات الجندرية في الاقتصاديات الزراعيّة والتي تشير إلى أنّ التحوّل من الإنتاج للاكتفاء الذاتي، إلى الإنتاج الموجّه للسوق، وارتباط ذلك بقيمة أعلى للعمل الإنتاجي مقابل إعادة الإنتاج، يؤثّر سلباً على أدوار وحقوق النساء. أمّا في ما يتعلّق بأشكال عقود الأراضي، فإنّه في ظلّ القوانين التقليدية التي نظمّت استخدام الأراضي الزراعيّة (في سياق فلسطين -الأراضي المشاع)، توافرت للنساء إمكانية وصول للأرض واستخدامها من خلال الآباء والأزواج، وكذلك ذلك شكلاً من أشكال حقوق النساء كمزارعات للاكتفاء الذاتيّ. أمّا القوانين الحديثة والتي استوجب تسجيل الأرضي كملكية خاصة، فقد أثّرت على حقوق النساء التقليدية في استخدام الأرض، حيث تشير الأدبّيات حول الوضع في أفريقيا إلى أنّ التغييرات التي حدثت باتجاه أنظمة زراعيّة حديثة أثّرت على أدوار النساء، وساهمت في تحويلهنّ من منتجات إلى ربّات بيوت (Rogers, 1980).

نجد، إذًا، أنّ القانون في منظومة الحداثة والذي يدعّي كونه مطلقاً وعالمياً قد شكل -في سياق فلسطين وغيرها من الدول- وسيلة لتجريد الفلاحين والفلّاحات من حقّهم في استخدام الأرض. فقانون الملكية أو حقّ الفرد في الملكية كان مفصليّاً كطريقة للاستيلاء على الأراضي وممارسة العنف والإكراه لطرد الفلاحين

5. Chatterjee, P. (1986). *Nationalist thought and the colonial world: A derivative discourse?* Tokyo: Zed books.

يشير تشارجي في هذه المقالة إلى كون الخطاب الوطنيّ مشتقاً من الخطاب الاستعماري.



وللتوسيع، ليس المقصود هنا الاحتفاء بالتقليد وتمجيده؛ فمهمة سير غور مفهوم التقليد ودلاته وجوانبه، الإيجابية وتلك القامعة، لا تقل أهمية عن مهمة كشف البعد الوهمي المطلق والتقديمي للحدث، لكن المقصود هو محاولة فهم وإعطاء شرعية لأنماط حياتية وجودية مادية ومعرفية مختلفة عن الأنماط الوجودية والمعرفية التي يرسمها ويحدّها خطاب الحداثة هذا، بالإضافة إلى أهمية التشكيك في معنى الحداثة والرواية التي ترويها عن نفسها والتي يتبنّاها الكثيرون.

المهيمن والداعي إلى تحدي المجتمع الفلسطيني التقليدي ليلحق ركب التطور والتقدّم. ويبقى التحدي الأساسي في احتمال تطوير رؤية سياسية وثقافية ومعرفية سياقية ومحليّة، قادرة على فهم النسيج الفلسطيني في سياق تاريخي استعماري حرم الكثيرين من الفلسطينيين نمطًا حياة إنتاجيًا وثقافيًا فلاحيًا، وفرض عليهم نمطًا إنتاجيًا استغلالياً حين حول فلاحيه إلى عمال في السوق الإسرائيلي، وسلب وسليلة إنتاجهم الأساسية (وهي الأرض)، وفرض عليهم لاحقاً المواطننة في إطار دولة مستعمرة «حديثة».

المراجع

- Jad, H. (2004). *Women at the cross-roads: The Palestinian women's movement between nationalism, secularism and Islamism* (Doctoral dissertation, University of London, 2004).
- Jameson, F. (1991). *Postmodernism or, the cultural logic of late capitalism*. Durham: Duke University Press.
- Klages, M. (2003). Postmodernism. Retrieved 1/6/2007 from: <http://www.colorado.edu/English/courses/ENGL2012Klages/pomo.html>
- Lyotard, J. F. (1984). *The postmodern condition: A report on knowledge*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Mbembe, A. (2001). *On the postcolony*. Los Angeles: University of California Press.
- Mitchell, T. (2000). The stage of modernity. In T. Mitchell (Ed.), *Questions of Modernity* (1-34). Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Mitchell, T. (2002). *Rule of experts: Egypt, techno-politics, modernity*. Los Angeles: University of California Press.
- Mouffe, C. (2005). *On the political*. London: Routledge.
- Ortiz, F. (1995). *Cuban counterpoint: Tobacco and sugar*. (H. Onis, Trans.). Durham: Duke University Press. (Original work published 1995).
- Reiker, M. (1992). Constructing Palestinian subalternity in the Galilee: Reflections on representations of the Palestinian peasantry. *Inscriptions*, 6. Retrieved 15/5/2007 from: http://www.ucsc.edu/Cultstudies/PUBS/Inscriptions/vol_6/Reiker.html
- Rogers, B. (1980). *The domestication of women-discrimination in developing societies*. London: Routledge.
- Tinker, I. (1999). Women's empowerment through rights to house and land. In I. Tinker & G. Summerfield (Eds.), *Women's rights to house and land: China, Laos, Vietnam* (9-26). London: Lynne Rienner Publishers.
- Tucker, J. (1985). *Women in nineteenth-century Egypt*. England: Cambridge University Press.
- Young, R. (2001). *Postcolonialism: An historical introduction*. Oxford: Blackwell Publishing.
- ثريا التركى، هدى زريق (1995). «تغير القيم في العائلة العربية». *المستقبل العربي*، السنة الثامنة عشرة، العدد 200. ص 116-76.
- لينا ميعاري (2005). *أدوار النساء الفلسطينيات الريفيات ببعديها الاقتصادي والثقافي بين الأعوام 1930-1960* «قرية البروة نموذجاً». (رسالة ماجستير)، جامعة بير زيت: قسم المرأة والقانون والتنمية.
- اسماعيل الناشف (2006). «فتح الإبستيم». *مدى آخر*، العدد الثاني، حifa: مدى الكرمل.
- Abu-Lughod, L. (1998). Introduction. In L. Abu-Lughod (Ed.), *Remaking women, feminism and modernity in the Middle East* (3-31). Princeton: Princeton University Press.
- Amin, S. (1974). *Accumulation on a world scale: A critique of the theory of development*. New York: Monthly Review Press.
- Canclini, G. (1995). *Hybrid cultures: Strategies for entering and leaving modernity*. (C. L. Chiappari & S. L. Lopez, Trans.). Minneapolis: University of Minnesota Press. (Original work published 1995).
- Chakrabarty, D. (2000). *Provincializing Europe, postcolonial thought and historical difference*. Dehli: Oxford University Press.
- Chatterjee, P. (1986). *Nationalist thought and the colonial world: A derivative discourse?* Tokyo: Zed books.
- Baran, P. (1957). *The political economy of growth*. New York: Monthly Review Press.
- De Certeau, M. (1988). *The writing of history*. New York: Colombia University Press.
- Foucault, M. (1967). *Madness and civilization: A history of insanity in the age of reason*. New York: Vintage Books.
- Frank, G. (1969). *Capitalism and underdevelopment in Latin America: Historical studies of Chile and Brazil*. New York: Monthly Review Press.
- Habermas, J. (1981). *Modernity, an incomplete project*. In T. Docherty (Ed.), *Postmodernism, a reader* (98-110). New York: Columbia University Press.
- Hatem, M. (2000). *Modernization, the state, and the family in Middle East women's studies*. In M. Meriwether & J. Tucker (Eds.), *Social history of women and gender in the modern Middle East* (63-87). Colorado: Westview Press.